



صدر عن حزب حراس الأرز – حركة القومية اللبنانية، البيان التالي:

الأزمة الخطيرة التي تعصف بالبلاد اليوم ليست بنت ساعتها بل وليدة أخطاء متراكمة ارتكبتها القيادة السياسية لحركة ١٤ آذار بالتكلف والتضامن مع الحكومة الحالية مما أدى إلى قيام هذه الحالة الشاذة والبالغة التعقيد.

الخطأ الأول كان في إحجامها، أي قيادة ١٤ آذار، عن متابعة الزحف الشعبي يوم ١٤ آذار إلى مقر الرئاسات الثلاثة لإكمال حلفة إسقاط الحكم القبيط الموالي لسوريا، وبالتالي إضاعة فرصة الإستفادة من الدعمين الشعبي والدولي وإستثمارهما آذاك وفق المصلحة اللبنانية العليا.

والخطأ الثاني كان في إصرارها على الجمع بين الماء والنار، أي بين حركة ١٤ آذار ذات الطابع التغييري وحركة ٨ آذار ذات الطابع الرجعي، ومن ثم تشكيل الحكومة على هذا الأساس. الأمر الذي أنتج هذا المزيج الحكومي غير المتجانس والقابل للانقسام في كل لحظة.

والخطأ الثالث كان في الوعود الكاذبة التي أطلقتها أمام المجتمع الدولي حول قدرتها على تنفيذ باقي بنود القرار ١٥٥٩ المتعلقة بسلاح الميليشيات من خلال الحوار الداخلي، مع علمها إن الحوار الموعود ما هو إلا وهم هدفه كسب الوقت وتأجيل المشكلة.

والخطأ الرابع كان في التهافت على الانتخابات النبابية وفق قانون العام ٢٠٠٠ مما سمح للمحادل الإنتخابية أن تفعل فعلها في إنجاح لوائح ضخمة ومن لون سياسي واحد لا تعكس إرادة اللبنانيين الحقيقة.

ما نقدم يتبين إن لبنان يقصد اليوم ما زرعته قيادة ١٤ آذار بالأمس، وإن أزمة هذا البلد الحقيقة هي أزمة أخلاق أولاً وآخراً تتحمل مسؤوليتها قيادة ١٤ آذار وقيادة ٨ آذار على حد سواء، الأولى لأنها سعت كعادتها إلى تحقيق مكاسب أنية على حساب شعبها معتبرة إن مستقبلها السياسي أهم من مستقبل لبنان، والثانية لأنها ارتكبت جرم الخيانة الوطنية من خلال ولائها المطلق للقضيتين السورية والإيرانية على حساب القضية اللبنانية.

أما ما يحكى عن خطر الوصاية الأمريكية على لبنان وتحريك الشارع لمواجهته فهو هراء وكلام غير جدي والقصد منه ذر الرماد في العيون، إذ شأن ما بين الوصاية الأمريكية – الأولية – والأوروبية – الأولي رعاية تهدف إلى حماية لبنان في أنهه واستقراره وإحترام سيادته وتعزيز حياته الديمقratية، بينما الثانية هيمنة تهدف إلى زعزعة أمن لبنان وتقويض سيادته وإلغاء ديمقراطيته، من دون أن ننسى سعيها الدؤوب لإرباك التحقيق الدولي في جريمة إغتيال رفيق الحريري خدمة للنظام السوري من خلال توثير الساحة الداخلية على غرار ما حصل في النظاهرات الأخيرة، ورفضها لإنشاء المحكمة الدولية وتوسيع صلاحيات لجنة التحقيق الدولي لتشمل باقي الجرائم... وإن كيف نفس المعاذلة التالية: كلما اشتت الضغوط الدولية على سوريا وإيران اشتعلت الساحة اللبنانية على إيقاع تلك الضغوط وبالتالي معها!!!

وسط هذا الإفلات السياسي المحلي المخيف، وهذه الضحالة الأخلاقية المريرة يقف اللبنانيون حائرين أمام هذا القدر الظالم الذي فرض عليهم هذه الطبقة السياسية المريضة لكي يبقوا في نفق مسدود ويواجهوا مصيرًا مجهولاً وينزلقوا أكثر فأكثر في مستنقعات البأس والقرف والإحباط، طارحين على أنفسهم وعلى هذه الطبقة عدداً من الأسئلة ستنبئ طبعاً من دون أجوبة: إذا كانت لأميركا حفاظ مصالح خاصة في لبنان، فما هي مصالح الأمم المتحدة فيه؟ ولماذا الإعتراف إذا على إنشاء المحكمة الدولية وتوسيع صلاحيات لجنة التحقيق الدولي؟ اللهم إلا إذا كان المعارضون ضالعين في تلك الجرائم؟ وإذا كانت سوريا وإيران مشاكل مع العالم الغربي فلماذا الإصرار على تحويل الساحة اللبنانية إلى حلبة صراع مفتوحة بين الكبار على حساب الوطن الصغير؟ وهل يعقل أن نجد في لبنان جماعات ما زالت حتى اليوم تساند النظام السوري بعد كل الجرائم والموبيقات التي ارتكبها على أرضنا خلال العقود الثلاثة الماضية؟ وأي بلد تستطيع أن تبني في ظل هذا الإنقسام الحاد في المبادئ والموافق والأهداف، وعلى يد هذه الطبقة التافهة؟

الأمل الباقى هو في عودة الشعب إلى الشارع كما في ١٤ آذار، وطرد تجار الهيكل وباعة اليام، وإسلام زمام المبادرة... وإن سيفى لبنان معلقاً على خشبة العذاب إلى ما شاء الله.

لبيك لبنان

أبو أرز
في ٢٠ كانون الثاني ٢٠٠٦